أثر التحول الديمقراطي على التنمية المستدامة في الدول العربية: الواقع والمستقبل ٢٠١١-٢٠٢٣

أ.د. وليد عبدالهادي العويمر *

مقدمة

يعد التحول الديمقراطي من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية بكافة أشكالها على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول السلمي للسلطة، وإطلاق الحريات الفردية وحقوق الانسان، وتحقيق الشفافية، وسيادة القانون، سوف يدعم المشاركة الشعبية وتمكن الشعوب وتمنحهم صوتاً لاتخاذ القرارات المناسبة بشان قياداتهم السياسية. وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات والأفراد إلى العنف ضد النظام وقيادته.

إن الديمقراطية، كمذهب فلسفي، يرجع أصلها إلى السلطة السيادية المتركزة في الإرادة العامة للأمة، فالأمة هي مصدر السلطات، وإرادتها وهي أصل السيادة ومصدرها في الدولة، وهي كنظام للحكم، ذلك النظام الذي ينشأ وليد الإرادة العامة، والذي يستوحي روح المذهب الديمقراطي، فضلاً عن أن الحكومة الديمقراطية هي الحكومة التي تجعل الشعب صاحب السلطة ومصدر السيادة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من النجاحات الواضحة للنظم السياسية الديمقراطية والتي حققت نتائج ايجابية في ميدان التنمية المستدامة، مما انعكس بشكل ايجابي على حياة شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وبيئيا ....الخ، إلا أن كثير من الأنظمة السياسية العربية لا تزال غير مؤمنة بالعلاقة الارتباطية القوية (الايجابية)

* جامعة مؤتة
walidwo@hotmail.com

بين إقرار وتطبيـق الديمقراطية على ارض الواقع بشـكلها الصحيح، وبين تحقيق تنمية مسـتدامة حقيقية تسـتفيد منها الأجيال الحالية ولا تتعدى على حقوق الأجيال القادمة.

تساؤلات الدراسة.

تنطلق الدراسة من سـؤال محوري رئيسي وهو: ما هو اثر تحقيـق التحول الديمقراطي على تحقيق التنمية المسـتدامة في الدول العربية؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

ماهو التحول الديمقراطي وأشكاله ومراحله؟

ماهي اهداف وغايات وخصائـص التنمية المستدامة؟

ماهو واقع الديمقراطية والتنمية المسـتدامة في الدول العربية.

كيف يمكن توظيف الديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

أهمية الدراسة

ينبثق من هذه الدراسة أهمية علمية وعملية، وهي كالآتي:

١. الأهمية العلمية: تأتي الأهميـة العلمية لموضوع الدراسـة في محاولـة لتقديم مادة علمية تساعد الباحثين والمهتمين في معرفة أسباب تخلف الدول العربيـة تنمويا، وابرز الآليات والطرق الحديثة التي انتهجتها وتنتهجها الدول الديمقراطيـة لتطوير مجتمعاتها. ومن ثم تسـعى هذه الدراسة إلى سد جزء من النقص الذي تعاني منه المكتبات العربية حول هذا الموضوع الهام.

٢. الأهميـة العملية: تأمل الدراسـة في أن يسـتفيد صناع القرار في العالـم العربي من نتائج وتوصيات الدراسة بهدف إحداث تنمية مستدامة في الدول العربية، تعود بالفائدة على الشعوب العربية، والاستقرار للأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية والتي تعاني من حالة عدم استقرار بسبب كثرة التظاهرات والاحتجاجات في الشارع العربي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة للتعرف على الأهداف التالية:

التحول الديمقراطي وأشكاله ومراحله.

تعريفـات وأهـداف وعناصـر التنميـة المستدامة.

واقع الديمقراطية والتنمية المسـتدامة في الدول العربية.

آليات توظيف الديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

الحدود المكانية والزمنية:

الحدود المكانية: تشـمل الحـدود المكانية البقعة الجغرافية للدول العربية التي شـهدت

ثورات شعبية فيما سمي بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ مطالبين بالحرية والديمقراطية وتحسي الأوضاع الاقتصادية، وستكون هذه الدول نماذج حصرية للدراسة في محاولة لتعميم النتائج على بقية الدول العربية لاحقا.

الحدود الزمنية: (٢٠١١-٢٠٢٣) وتم اختيار العام ٢٠١١ كبداية للدراسة حيث يمثل هذا التاريخ بداية ما اصطلح على تسميته (ثورات الربيع العربي)، والتي قامت بفعل انعدام الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والفقر والبطالة والفساد والمحسوبية ...الخ في عدد من الدول العربية ضد الأنظمة السياسية الحاكمة، وتمكنت بعض تلك الثورات من تغيير الأنظمة في تونس وليبيا ومصر واليمن، بالإضافة لحالة عدم الاستقرار في سوريا منذ عم ٢٠١١ حتى الان. وتم إنهاء الدراسة في عام ٢٠٢٣ وهو عام إعداد الدراسة.

فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسئلتها، تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: وجود علاقة ارتباطية طردية ايجابية بين الديمقراطية وتحقيق مستويات متقدمة في التنمية المستدامة في الدول العربية.

منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها، فضلاً عن الأهداف والفروض التي سيتم اختبارها، فقد تم استخدام المناهج الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي: وفق هذا المنهج فإنه يتم تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل والى تعميمات مقبولة. وسيتم توظيف هذا المنهج من خلال وصف واقع الديمقراطية والتنمية المستدامة في الدول العربية، ومن ثم التحليل والتنبؤ بمستقبل التنمية المستدامة في الدول العربية في حال تطبيق الديمقراطية على ارض الواقع.

تقسيم الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة والتحقق من صدق فرضيتها سيتم تناول الدراسة من خلال أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: التأطير النظري للتحول الديمقراطي .

المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: واقع الديمقراطية والتنمية المستدامة في الدول العربية.

المحور الرابع: آليات توظيف الديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

المحور الأول
التأطير النظري للتحول الديمقراطي

تمثل الديمقراطية منهجاً سياسياً وليس عقيدة مثل غيرها من العقائد والأيديولوجيات، وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات ومنظوماتها الفكرية والحضارية والتراثية التي تتم فيها، وتراعي ثوابتها الوطنية تعبيراً عن خيارات الشعوب فيها، وتعد الديمقراطية في الزمن الحالي نظام حكم، ومنهجاً سلمياً لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتناقض في المصالح، وتعبر الديمقراطية عن حماية ممارسة حق المشاركة السياسية، وتداول سلمي للسلطة، ووجود دستور شرعي ومكتوب، ومفهوم التحول الديمقراطي يشير إلى ممارسة التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في العملية السياسية، ويشتمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وقيمية وفكرية، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال. (Shin,,141 1994:). أطلق المفكر الأمريكي (صموئيل هنتنجتون) على التحولات الديمقراطية أسم الموجة الثالثة للديمقراطية، وقد بدأت أولى الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد وصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى (٢٩) دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، ولا سيما بعد وصول (موسوليني) و(هتلر) إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي، وبنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن (١٢) نظاماً، أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، فوصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينيات من القرن العشرين إلى (٣٦) دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وفي أوائل السبعينيات من القرن العشرين تراجع عدد الدول الديمقراطية إلى أقل من (٣٠) دولة، أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا، إذْ قادت عملية التحول في البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام ١٩٧٤م، ثم تبعتها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام ١٩٧٦م بزوال حكم (فرانكو)، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات سواء في الدول النامية أو المتقدمة. (Huntington,1991:65)

ومفهوم التحولات الديمقراطية يقترن بعملية الانتقال الديمقراطي، فالتحولات الديمقراطية هي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديمقراطي في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدٍ ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، كما يقع في المغرب مثلاً ودول أخرى، فالتجارب السياسية التي عرفها المغرب قد تؤخذ بعين الاعتبار عند كل عملية إصلاح جديدة، أما الانتقال الديمقراطي

فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، كما حدث في الجزائر مثلاً، حيث تم تحت ضغط الشارع عن الحزب الواحد والمركزية الديمقراطية لاعتماد التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، أو دولة موريتانيا التي انتقلت من نظام عسكري إلى نظام سياسي برلماني يحتكم إلى أسس وقواعد النظام الليبرالي(الكواري، ١٩٩٦ :١٢١-١٦٠).

وركز (صموئيل هنتنغتون) على العملية السياسية وفرّق بين أربعة أشكال للانتقال السياسي نحو الديمقراطية:

- انتقال تقوده النخبة الحاكمة بنفسها للانتقال نحو الديمقراطية،مثل: (البرازيل).
- انتقال تقوم فيه المعارضة باستبدال النخبة الحاكمة وتقود التحول نحو الديمقراطية، مثل: (الأرجنتين، ألمانيا الشرقية، البرتغال).
- انتقال تتشارك فيه المعارضة والنخبة الحاكمة في قيادة التحوّل، مثل: (بولونيا وبوليفيا).
- انتقال يفرض من الخارج بالقوة، مثل: (بنما).

ومن الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي متعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فإن الثقافة السياسة تُعدُّ من أبرز العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي (Eckstein, ١٩٨٨: ٥)، خصوصاً أن كافة البدائل للحكم الديمقراطي قد أثبتت فشلها، وفقدت مصداقيتها أو جاذبيتها، فقد أصبحت الديمقراطية هي الشكل الأكثر قبولاً لدى دول العالم كافة، وتتطلب عملية التحول الديمقراطي بناء ثقافة سياسية مجتمعية تقوم على رؤى فكرية منفتحة تدرك أهمية حرية المشاركة السياسية وقبول الرأي والرأي الآخر. (Linz, and Alfred,1996:113)

مراحل وأشكال عملية التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي هو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية من خلال تشكيل أحزاب دونما لجوء إلى العنف، والتحول الديمقراطي له مراحل وأشكال، بمعنى أن ثمة دولاً قطعت شوطاً كبيراً على طريق التحول الديمقراطي وثمة مجموعة أخرى ما تزال في المراحل الأولى من التحول، ومن مراحل التحول الديمقراطي ما يلي:

أولاً: مراحل عملية التحول الديمقراطي

تمر عملية التحول الديمقراطي في الدول بمراحل مهمة ومن أهمها مرحلتين هما:

(Downs, 1957: 139)

- مرحلة التحول الليبرالي: أن الديمقراطية الليبرالية قامت على افتراض أساسي لحرية الاختيار الديمقراطي للمواطن، ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، وكما تصورت الليبرالية نظاماً اقتصادياً يقوم على حرية المنافسة تصورت أيضاً نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات

السياسية المختلفة وفق قواعد ثابتة.

• مرحلة التطبيق الديمقراطي: تأتي هذه المرحلة بعد أن يقوم النظام السياسي والقانوني الذي تنظم العمل السياسي وينظم عمل الأحزاب والجماعات بتوفير المناخ السياسي الذي يساعد على تطبيق مرتكزات الديمقراطية، ومن أهمها تشريع القوانين التي تساعد على إيجاد الأطر السياسية والنقابية، وتأخذ هذه المرحلة عادةً فترة زمنية ترتبط بمستوى التزام النظام السياسي بالإسراع في الخروج من هذه المرحلة، بما يساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: أشكال التحول الديمقراطي:

قد يأخذ التحول الديمقراطي عدة أشكال، أو نماذج منها (سلامة، ٢٠٠٩ :٣٠):

• ظهور نظام ديمقراطي جديد: ينشأ لأول مرة، بعد سنوات أو عقود من الحكم غير الديمقراطي، مثل: التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، وجنوب إفريقيا، والفلبين، والهند، وما شهدته أيضا العديد من الدول العربية سواء في مصر، تونس، اليمن، سوريا، ليبيا التي حدثت بعد عام ٢٠١١، والتي شهدت أحداث تغيرات جذرية في أنظمة الحكم فتم سقوط بعضها كما حصل في تونس وليبيا ومصر واليمن، ودول أخرى ما تزال يطالب مواطنوها بالحرية والعدالة والمساواة كما هو الحال في سوريا، ودول أخرى منها الأردن وبعض دول الخليج والمغرب العربي التي أجرت عدة تعديلات دستورية لكي تتجاوب مع المطالب الجماهيرية.

• استعادة النظام الديمقراطي بعد فترة من الحكم غير الديمقراطي: مثل عودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، أو تركيا واليونان بعد فترة من حكم العسكر في السبعينات من القرن العشرين.

• الانتقال من نظام شبه ديمقراطي أو ديمقراطي مقيد إلى نظام ديمقراطي شامل: كما حدث في كوريا الجنوبية، والمكسيك.

ولم تعد الأدبيات الحديثة للديمقراطية تنظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنها عملية متتابعة الخطوات تأخذ مساراً تصاعدياً، بحيث تبدأ بوجود تحديات للنظام السلطوي القائم والدخول معه في صراعات تنتهي بسقوطه، ثم تلحق بإنشاء مؤسسات ديمقراطية، إلى أن ينتهي المسار بتعزيز قيم الديمقراطية وسيطرة أوضاع لا ترى فيها القوى السياسية الفاعلة والقوى المجتمعية بديلاً عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وتسوية المنازعات، بل يمكن النظر إلى عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية عقلانية تشارك فيها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة، فعملية التحول هي عملية مستمرة تصل إلى مستويات متباينة بين النظم السياسية المختلفة أو داخل النظام السياسي ذاته عبر فترات زمنية مختلفة، فتفشل بعض الديمقراطيات فور ظهوره في حين يتراجع بعضها كلما ازداد رسوخاً (Mansfild, and Snyder, ٢٠٠٧).

المحور الثاني
الإطار النظري للتنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة بالظهور في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، تحت تأثيرات عديدة أبرزها محاولة تحقيق الحاجات الرئيسية بين الأجيال بالتساوي، ولا يتحقق ذلك إلا في حال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على المواد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسية. وعليه فإن الثالوث الذي تقوم عليه التنمية المستدامة يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية (التنمية الاقتصادية+ الموارد الطبيعية+ الأجيال المتعاقبة) وعليه يصبح مفهوم التنمية المستدامة هو تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهذا التعريف هو نفسه الذي اعتمدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧. (عبد البديع، ٢٠٠١، ص٣١٦)

وقد أقرت العديد م المنظمات الدولية والخبراء أن للتنمية المستدامة العديد من الاستخدامات والذي أدى بدوره الى تعدد وتنوع تعريفات هذا المصطلح، وقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة ، وبعد دراسات مستفيضة من قبل عدد من الخبراء والمتخصصين فقد توصل الخبراء الى حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة ووزع التقرير هذه التعريفات على ثلاثة محاور رئيسية هي:

١. محور بيئي: ركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. (محمد وآخرون،٢٠١٥ ص٣٤٠)

٢. محور اجتماعي وإنساني: يركز على دراسة الاستقرار السكاني ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف.(عبدالله، ١٩٩٨، ص٢٤٤)

٣. محور اقتصادي: يبحث في نظرة الدول الصناعية والدول النامية للتنمية المستدامة، حيث ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا. أما نظرة الدول النامية للتنمية المستدامة فهو ينطلق من ضرورة توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في دول الجنوب.(عبدالله، ١٩٩٨، ص٢٤٥)

وعند تحليل مصطلح التنمية المستدامة نجد انه يتكون من مقطعين الأول تنمية والتي تشمل ثلاثة جوانب: اجتماعية، واقتصادية، بيئية. والثاني كلمة مستدامة والتي تشير الى الاستمرار والديمومة والانتقال عبر الأجيال. وبالتالي لابد من الموائمة بين الشقين من اجل تحقيق الأهداف

الإنسانية للتنمية المستدامة، بحيث يحقق الجيل الحالي تحسنا وتقدما في مستوى معيشته، من خلال استغلال خيرات الأرض المتوفرة، دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة والتي لها حق أيضا فيما نملكه من موارد وتقنيات.

اهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من اجل الوصول الى ما تريد، ويمكن إيجاز تلك الأهداف فيما يلي:(غنيم، ٢٠١٠، ص٢٢)

- تحقيق الانسجام والتكامل بين الانسان والبيئة، بحيث يستفيد كلى الطرفين من الأخر دون أي ضرر بالطرف الأخر.
- تعزيز وعي الأفراد بالمشكلات البيئية التي يعيشها العالم، وطبيعة الأضرار التي يمكن أن تلحق بالإنسان في حال تعددت واتسعت المشاكل البيئية.
- التركيز على أن تكون العلاقة ايجابية بين الانسان والبيئة، بحيث يصبح الانسان صديق للبيئة يحافظ عليها ويدافع عنها.
- استغلال واستخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، دون استنزاف أو تدمير.
- توظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع والبيئة، وبما يحقق التوازن بينهما ويطور حياة الأفراد ويحافظ على البيئة.
- توجيه وإدارة حاجات ومتطلبات المجتمع بما لا يتعارض مع البيئة، وبما يساعد في حل المشكلات البيئية.
- تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، بما يساعد على تحقيق المساواة بين الأجيال في تقاسم الثروات الطبيعية والصناعية.

عناصر التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة الانسان والبيئة منطلقها وغايتها وهدفها، وهي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي توزع منافعه على الجميع بالتساوي وعبر الأجيال، تعيد بناء البيئة دون تدميرها، وتمكين الانسان للعيش حياة أفضل وأطول.

وتقوم التنمية المستدامة على أربعة عناصر رئيسية) الصرن، ٢٠٠١، ص٣٤)

١. الإنتاجية (قدرة الانسان على الإنتاج)
٢. المساواة (تكافؤ الفرص دون تمييز)
٣. الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة)
٤. التمكين (تعزيز قدرة الانسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد.

المحور الثالث

واقع الديمقراطية والتنمية المستدامة في الدول العربية

شهدت عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، تحولا بطيئاً بالمقارنة مع ما حققته الدول الغربية، كما أنها تبقى عملية نسبية تؤدي الى تغيير النظم السياسية من السلطوية الى شبه ديمقراطية، وهذه العملية تساهم فيها عدة عوامل ومؤثرات منها ماهو داخلي ومنها وما هو خارجي، ما تعترضها العديد من المعيقات التي تحول دونها منها درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومدى استقرار وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها ودرجة تطور قوى ومنظمات المجتمع المدني، ومهارة الفاعلين السياسيين الرئيسين في إدارة العملية من خلال تحقيق توافق سياسي بشأن الهوية الوطنية للدولة وقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التي يجب أن تكون محل قبول، فضلا عن هندسة الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية على نحو يدعم التحول الديمقراطي.

وبالرغم من أن موجات الثورات والانتفاضات التي شهدتها العديد من الدول العربية فيما عرف بثورات الربيع العربي والتي بدأت تقريبا منذ عام ٢٠١١، والتي أطاحت بنظم تسلطية، وأجبرت نظما أخرى على تقديم تنازلات سياسية على طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إلا أن المعطيات الراهنة التي تشهدها دول عربية عديدة لا ترجح احتمال تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر.

تعيش الدول العربية في مؤسسات ديمقراطية شكلية، حيث يعتقد أن تطبيقها كافٍ لترقى الدولة إلى الديمقراطية، لكن عندما تتبنى الدول العربية في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية لا يتغير الواقع. وهو ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: لماذا لم تتحقق الديمقراطية رغم تبنى المؤسسات الديمقراطية الغربية في الدساتير العربية؟ جوابه: تلك المؤسسات لم تنتجها المجتمعات العربية، وإنما تم تبنيها تقليدًا للغرب، من دون مراعاة اختلاف العوامل الاجتماعية والنفسية الخاصة بكل مجتمع.

يركزون في الوطن العربي على آليات ممارسة الديمقراطية (الأحزاب السياسية، الدستور، فصل السلطات،...) دون الاهتمام بالإنسان الذي سيمارس الديمقراطية، كما أن جل الدراسات المتعلقة بالديمقراطية تركز على الجانب المؤسساتي، وتهمل علاقة المفهوم بالمجتمع. أكيد لا نقصي الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات، لكن دورها يبقى منحصرًا في نهاية المطاف في المساهمة في بناء الديمقراطية، على خلاف المجتمع الذي يؤدي دورًا مباشرًا في تكريس ثقافة الديمقراطية لدى وعي الأفراد؛ لأن الديمقراطية تربية وثقافة، وبعد بناء الوعي المجتمعي، يمكن الحديث حينها عن المؤسسات الديمقراطية؛ لأن الأفراد أصبحوا مؤهلين لها.(السعيد، ٢٠٢٣، ص٦٨)

وحسب مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الأبحاث الاقتصادية عام ٢٠٢٣، والذي رصد ترتيب دول العالم حسب هذا المؤشر، التي تتبع مجموعة Economist الايكونوميست

البريطانيــة يتم قياس الديمقراطية بناء على مدى التـزام الدول بمعايير معينــة كالعملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية. وبناءً على هذه المعايير يتم تقييم الدول من ٠ إلى ١٠.

ووفقًا للتقرير، شــهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدهورًا متتاليًا آخر في درجتها الإقليمية في مؤشــر الديمقراطية لعام ٢٠٢٢، لتسجل المنطقة أدنى مرتبة بين تلك الدول المغطاة ضمن المؤشر. حيث بلغ مجموع ٥ دول من أصل ٢٠ دولة في المنطقة في المرتبة العشــرين الأدنى في التصنيفات العالمية.(تقرير الايكونوميست، ٢٠٢٢)

ويبين الشكل التالي ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠٢٢

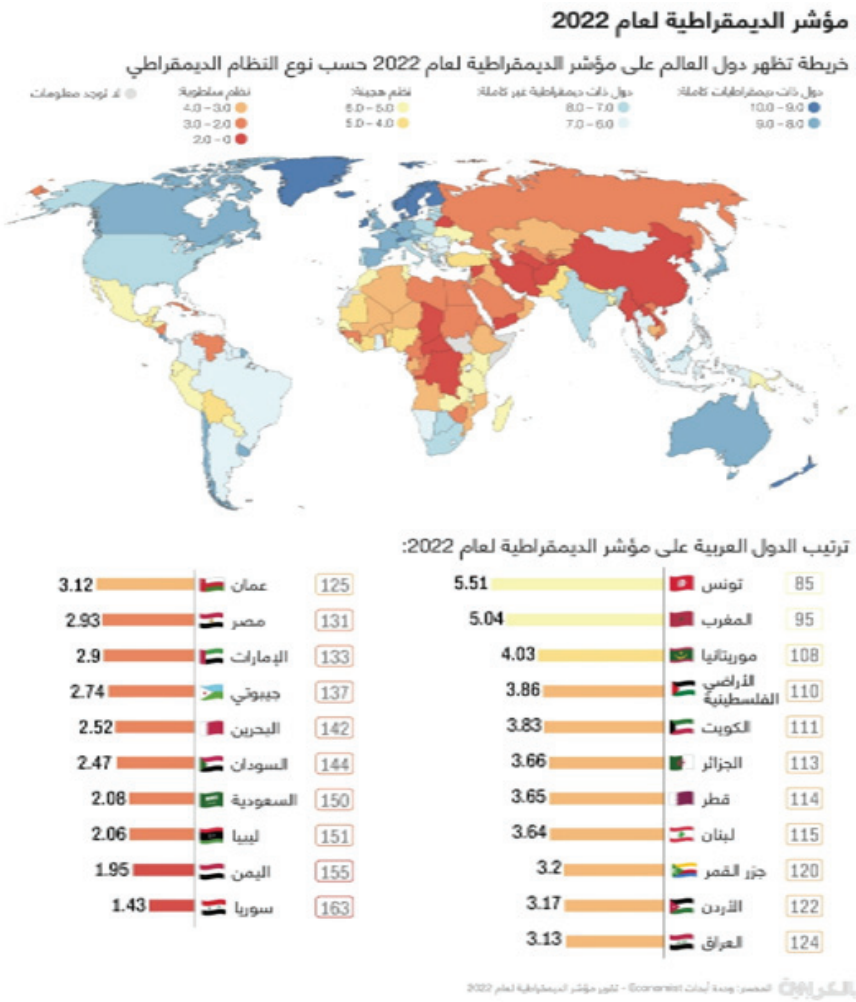

أما فيما يتعلق بواقع التنمية المستدامة في البلدان العربية، سيتم الاعتماد في هذا المحور على تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الاسكوا) والذي نشر عام ٢٠٢٠. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢)

إن المطلع على واقع التنمية المستدامة في الدول العربية يصل الى نتيجة صادمة وهي أن هناك تشابه كبير في العوائق الهيكلية التي تواجه التنمية المستدامة في دولنا العربية، على الرغم من اختلاف مستويات الدخل، الموارد الطبيعية، الملامح السكانية . وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على واقع التنمية المستدامة في الدول العربية بشكل عام.

وتناول تقرير الاسكوا التابع للأمم المتحدة، واقع التنمية المستدامة في العالم العربي وأداء المنطقة العربية على مسار تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ويحدد موقعها من اهداف التنمية المستدامة موزعة على ثلاثة قطاعات رئيسية: الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية.

ويتناول التقرير نتائج مسح عدد من أهدف التنمية المستدامة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، وسوف يتم التطرق بإيجاز لهذه الأهداف، في محاولة لإعطاء صورة دقيقة نوعا ما لواقع التنمية المستدامة في دولنا العربية. ويتناول التقرير نتائج المسح للقطاعات التالية:

١. الفقر. أشار التقرر الى انتشار الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في البلدان العربية، وبلغ الفقر المدقع حداً ملحوظاً من الارتفاع في البلدان الأقل نمواً. ولم تؤدّ جهود التصدّي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشكال الحرمان المتعدّدة، ولا الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وعلى المستوى دون الوطني، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة. وقد شهدت المنطقة العربية حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات، فقد ارتفع عدد الفقراء حسب خط الفقر المحدد بالعيش على ١,٩٠ دولار في اليوم، من ٤٪ عام ٢٠١٣ الى ٦,٧٪ عام ٢٠١٥. وقد أشار التقرير كذلك الى أن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بالعيش على ١,٩٠ دولار، قد ارتفع ووصل الى تقريبا الى ١٦٪ في البلدان العربية الأقل نموا، وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك بين التقرير أن معدلات الفقر على مقياس الفقر المتعدد الأبعاد وصل الى ٤١٪ في عشر بلدان عربية تضم حوالي ٧٥٪ من سكان المنطقة العربية. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٤)

٢. الجوع. تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية، ما يجعلها عرضة للتأثّر بتقلّبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري. والإنتاجية الزراعيّة منخفضة في كثير من البلدان. وكثيراً ما تكون

الممارسات الزراعيّة غير مستدامة، ما يحدّ من توفّر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل. وتؤدّي ندرة المياه وتغيّر المناخ والتوسّع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع. ويستمر ارتفاع معدّلات الجوع ونقص التغذية، ولا سيما نتيجةً لتفشي الصراعات، إضافة إلى أنّ جيوب الجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة. وبحسب التقرير تحل المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية، حيث تستورد البلدان العربية حوالي ٢٥٪ من القمح المتداول في الأسواق العالمية. وتسجل البلدان العربية الأقل نموا أعلى معدلات نقص التغذية في العالم، حيث طال ٢٥,٢٪ من السكان عام ٢٠١٦، و ٣٤,٤٪ من السكان في اليمن، وفي العراق بلغ ٢٧,٧٪. ومن المتوقع حسب التقرير أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٢١٪ بحلول عام ٢٠٨٠ نتيجة لتغير المناخ، كذلك من المتوقع أن ينخفض مردود بعض المحاصيل بنسبة تتراوح بين ٣٠ الى ٦٠٪ في بعض المناطق في حال لم تتخذ إجراءات للتصدي لارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في أنماط هطول الأمطار. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٤) (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٢٦)

٣. الصحة. شهدت المنطقة العربية في العقود الأخيرة تحسناً كبيراً في المؤشرات الصحية الرئيسية، ولا سيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة. لكنّ مستويات الصحة والرفاه لا تزال على تفاوت كبير داخل البلدان وفي ما بينها. فالخدمات الصحية مجزأة، تعمل غالباً حسب العرض لا الحاجة، والتباين في التغطية الصحية الشاملة كبيرٌ داخل البلدان وفي ما بينها كما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتركّز غالبية النظم الصحية على الخدمات العلاجية بدلًا من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تراعي بالقدر الكافي المحددات الاجتماعية للصحة. ولو نظرنا الى معدل الوفيات في المنطقة العربية سنلاحظ أن المنطقة العربية سجلت تقدما في الحد من معدلات وفيات الأمهات، ولكن المتوسط الإقليمي العام بقي عند ١٤٢ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥ وهو ضعف المقصد العالمي، وسجلت البلدان العربية الأقل نموا ثاني أعلى معدل لوفيات الأمهات في العالم بلغ ٤٩٣ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولد حي. وأشار التقرير الى أن الأمراض غير المعدية تمثل السبب الرئيسي للوفاة في معظم الدول العربية، ويفوق انتشار عوامل الخطر، مثل ارتفاع مستوى السكر في الدم، وارتفاع ضغط الدم والسمنة والتدخين، المعدلات العالمية ومعدلات في بلدان أخرى ذات مستويات دخل مماثلة. إضافة لذلك بين التقرير أن المنطقة العربية سجلت احد أعلى معدلات الوفيات بسبب حوادث المرور في العالم. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٣٨-٣٩)

٤. التعليم. لم يحقق التعليم كامل قدرته في إحداث التحوّل المنشود على الرغم من زيادة معدّلات الالتحاق بالمدارس وزيادة الاستثمار في التعليم في المنطقة العربية. وتكمن التحدّيات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعلّم وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وكذلك في البنى التحتية. أشار التقرير الى أن عدد الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس في المنطقة العربية، تجاوز ١٦ مليون طفل، ١٠٪ منهم في سن التعليم الابتدائي، ٣٢٪ في سن التعليم الثانوي. وبين التقرير كذلك أن حوالي ٨٤٪ من التلاميذ العرب ينهون التعليم الابتدائي، في حين ينهي اقل من ٤٠٪ التعليم الثانوي. وبخصوص التعليم والتدريب التقني والمهني متدني الجودة، فقد أشار التقرير الى أن ثلث الخريجين فقط مهيأ لدخول سوق العمل. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٦٠-٦١)

٥. المساواة بين الجنسين. أحرزت البلدان العربية تقدماً ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتستمرّ المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، غير أنّ القوانين والممارسات القانونيّة والأعراف الاجتماعية والثقافية وما تنطوي عليه من تمييز، كما الحواجز الهيكليّة التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال راسخة. ولا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخّرة، ولا سيما بين الشابات. ونتيجة لذلك، تواجه المرأة في كثير من الأحيان قيوداً على استقلاليّتها وتمتّعها بكافّة حقوق الإنسان، بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار، في المنزل وفي المجال العام. أشار التقرير الى أن الدول العربية تحل جميعا في المراتب الأخيرة في العالم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين. وحسب التقديرات، يلزم البلدان العربية حوالي ١٥٣ سنة لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين. وبين التقرير كذلك أن المنطقة العربية سجلت أدنى مستوى من المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، وهو لم يتجاوز ٢٥٪ في عام ٢٠١٥ مقارنة بمتوسط عالمي قدره ٥٠٪ . ولا تزال حوالي ٣٨٪ من النساء العاملات في المنطقة العربية أعمالا غير مستقرة. وبلغت نسبة البطالة بين الشابات في المنطقة بالمتوسط حوالي ٣٩٪ في عام ٢٠١٧. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٧٤)

٦. المياه النظيفة. تشكل ندرة المياه العذبة تحديًا جدياً للمنطقة، وتتفاقم بسبب التبعية العابرة للحدود والاحتلال والصراع وتغير المناخ، فضلاً عن النمو السكاني وزيادة التحضر. يتطلب تحقيق تواجه المنطقة العربية في ندرة المياه تواجه المنطقة العربية في ندرة المياه تحدياً كبيراً، يتفاقم بفعل التداخل عبر الحدود، والاحتلال والصراع، وتغيّر المناخ، وكذلك بفعل النموّ السكاني والتوسّع العمراني. أشار التقرير

الى أن المنطقة العربيــة تعتبر في صدارة دول العالم من حيــث ندرة الميــاه العذبة، فمن أصل ٢٢ بلدا عربيا ، يصنف ١٨ منها دون العتبة الســنوية لنــدرة موارد الميــاه العذبة المتجــددة، أي دون ١٠٠٠ متر مكعب للفرد ســنويا. وبين التقرير كذلــك أن أكثر من ٧٠ مليــون شخص لا يحصلون على الحد الأدنى الأســاسي من خدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وحاليــا ٤٨ مليون شخص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب. إضافة لذلك بين التقريــر أن حوالي ٦٠٪ من المياه تأتي للمنطقة العربية من حدود خارجيــة، ممــا يزيد الاعتماد على مصادر الميــاه الخارجية. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٨٦)

٧. العمل. لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربيــة بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المُنتِجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصــادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويــؤدّي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنيّة الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشــكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المســتدام الذي يصون رفاه الإنســان والكوكــب. أشار التقرير العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة، الى أن معــدل النمو الســنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نســبة ناهــزت -٠,٤٩٪ في المنطقــة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، مقابل متوســط عالمي بلغ ٣,٥٪، وسجل متوســط البلدان العربيــة الأقل نموا -٤,٠٢٪ مبتعدا عن الهــدف العالمي البالــغ ٧٪ كحد أدنى. وبين التقرير كذلك أن المنطقة العربية واجهــت نتيجة الصراعات الإقليمية خســارة صافية بلغت حوالي ٦١٤ مليــار دولار في النشــاط الاقتصادي، وعجزا ماليــا إجماليا بقيمة ٢٤٣ مليار دولار بين عامي ٢٠١١-٢٠١٦. أمــا فيما يتعلق بالقوى العاملة فقد بلغــت النسبة الإجمالية ٤٤٪ من عدد السكان في عام ٢٠١٧، وهي أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٥٨,٦٪، ومرد ذلك الى انخفاض معدلات العمل في صفوف النســاء والشبــاب. أما فيما يتعلق بنسبة البطالة في المنطقة العربية فقد بلغت ١٠,٣٪ في عام ٢٠١٦، وهي أعلى معدل في العالم، ويساوي ضعف المتوسط العالمي تقريبا. وتزداد نســبة البطالة بين النســاء لتصل الى ١٨,٩٪ مقابل ٧,٦٪ للرجال في عام ٢٠١٧. (التقرير العربي للتنمية المســتدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٠٦)

٨. الطاقــة النظيفة. أحرزت الــدول العربية تقدّماً ملحوظاً في تعميم الحصول على الكهرباء، لكنّ البلدان الأقل نمواً ما زالت متأخرة على هذا المسار. ولا شكّ في أنّ النمو الســريع في الاســتهلاك المنزلي للطاقة وازدياد كثافة اســتخدام الطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي من بين التحديات الكبيرة.

ويقتضي الإسراع في التقدّم في تحقيق هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة تحوّلًا حاسماً في السياسات لفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية، وزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجدّدة واستخدامها. سجلت المنطقة العربية اداءاً جيدا في الحصول على الطاقة، حيث يحصل على الكهرباء قرابة ٩٠٪ من سكان المنطقة. ورغم ذلك إلا أن النسبة الأكبر ممكن يحصلون على الكهرباء تركز معظمهم في المدن، في حين أن هناك حوالي ٣٦ مليون بدون كهرباء في الأرياف العربية. أما فيما يخص الطاقة المتجددة، فقد بلغت حصتها حوالي ٤,١٪ من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية، مقابل متوسط عالمي بلغ ١٨٠٪ . (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٥٦)

٩. الصناعة. لا بدّ من خطوات شاملة للتحوّل إلى التصنيع المستدام الشامل للجميع في المنطقة العربية، حيث ظروف التعثر الاقتصادي، وتزايد البطالة، وضعف الكفاءة وعدم الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية. فالاحتياجات كبيرة على مستوى البنى التحتية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. وتسجّل المنطقة أدنى مستويات التكامل الاقتصادي في العالم، وأدنى مستويات الابتكار قياساً إلى الاستثمار في البحث والتطوير وإلى إنتاجيّته. أشار التقرير الى أن نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بلغت حوالي ٩,٦٪ في عام ٢٠١٧، وهي ثاني أدنى قيمة مقارنة بمتوسط عالمي قدره ١٦,٤٪ ، وقد شكلت القوى العاملة العربية في الصناعة التحويلية حوالي ١٠,١٨٪ من مجموع القوى العاملة.(التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٢٠)

١٠. المساواة. تتفاوت مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية إلى حدٍ بعيد في البلدان العربية وفيما بينها. وتنتج أوجه عدم المساواة فوارق بين الطبقات وبين الجنسين وبين المناطق الجغرافية. وعلى الرغم من قلّة القياسات الرسمية لعدم المساواة، يصعب إخفاء الفجوات الآخذة في الاتساع بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق، التي تقوّض التماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويشير التقرير الى وجود تراجع أوجه المساواة بين فئات المجمعات العربية، حيث تتسع الفجوة القائمة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأسرة، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل مثل العراق ومصر. كذلك من الملاحظ انه يتم فرض الضرائب في الدول العربية بشكل تنازلي معظمها من الضرائب غير المباشرة أو الضرائب على الأرباح، ولا تتوفر أدلة كافية على تطبيق سياسات ضريبة تصاعدية تستهدف الأكثر ثراءً، وسجلت المنطقة

العربيــة احد أعلى مســتويات فوارق الدخل في العالم، إضافة الى ذلك تحتـل البلدان العربية في المراتـب الأخيـرة عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين، فمتوسط عدد النساء في المناصب الإدارية هو الأدنى في العالم، لا يتجاوز ٨,٣٪ مقابل متوسـط عالمي يبلغ ٢٧,٦٪. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٣٥)

١١. المنـاخ. تطالـ المنطقـةَ العربية من جـراء تغيّر المناخ آثارٌ بالغة، بفعلـ ارتفاع درجاتـ الحرارة، فتعرّضـ أعداداً كبيرة من السكانـ لمخاطر ندرة المياه والجفاف. ويُوقـع تزايد الكوارثـ والظواهـر المناخية الشديدة خسائر في الأرواح ويُلحقـ أضراراً في الاقتصـاد. وفي حين يسـتثمر العديد من البلدان فيـ التكيُّف مع تغيّر المنـاخ وتنويع الاقتصاديات واعتماد اسـتراتيجيات وطنية للحـد من مخاطر الكوارثـ. أشـار التقرير الى أن أثار تغير المناخ ستتسببـ في تناقص موارد المياه المتجدد بنسـبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، نتيجة لانخفاضـ هطـول الأمطار وازديـاد الطلب على المياه مـع ارتفاع درجات الحرارة، واتساع نطاقـ تسرب مياه البحر الى المياه الجوفية الساحلية بسببـ ارتفاع مسـتوى سطح البحر. وبسبب التغير المناخي فقد أشـار التقرير الىـ أن الجفـاف الحق أضـرارا بحوالي ٤٤ مليون شخص في المنطقة العربية، إضافة الىـ ذلك أوقعـت الكوارث أضرارا تجاوزت قيمتهـا ١٩,٧ مليار دولار من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٩. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٦٨)

١٢. حفظ المياه فيـ المحيطاتـ والبحار. تتعرض المناطق البحريـة المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوثـ البحري، جراء أنشطة التنمية البحرية والساحلية. وتصلـ نسبة متزايدة من المناطق البحرية إلىـ مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط والصيـد غير القانوني. وتهدد هذه التغيّرات صحة أجيال اليوم والمستقبل ورفاههـم وازدهارهم في جميع أنحاء المنطقة. أشـار التقرير الى انه على الرغم من المنطقة العربيـة حققت عام ٢٠١٧ تقدما في إنشـاء مناطـق بحريـة محمية للتنوع البيولوجيـ والذي بلغ حوالي ١٧٪، إلا أنـ هذه النسبة تقل عنـ المتوسـط العالميـ البالغ ٤٤٪ ومتوسـطات معظم المناطقـ الأخرى. وبين التقرير كذلك الى تعرض المحيطات والبحار الخمسـة المحيطة بالمنطقـة العربية لخطر زيادة المواد الغذائية فيـ المياه بمركّبات ت حتـوي علىـ الآزوت والفسـفور مما يؤدي الى النمو المفرط وموتـ النباتات و تحللها، و كذلـكـ الآثـار اللاحقـة لهذا كنقصـ الأكسجينـ في الماء والانخفاضـ الحاد في نوعيـة المياه وفيـ عدد الأسـماك وعدد من الكائنات المائية. وأشـار التقرير أيضا الى أن تزايد مشـكلة النفايات البحرية، بما فيها الحطام البلاسـتيكيـ في المنطقة العربية،

وتطال أضرارها التنوع البيولوجي، وفي البحر المتوسط تؤذي النفايات البحرية أكثر من ١٣٠ نوعا بحريا.(التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٨٠)

١٣. البرية. يتراجع التنوّع البيولوجي في المنطقة العربية، في حين يزداد التصحّر. فتدهور الأراضي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوّع البيولوجي، بما في ذلك في الغابات، عوامل لها تأثير سلبي تدريجي على صحّة الإنسان ورفاهه، وتخفيف وطأة الفقر، والبيئة الطبيعية.. أشار التقرير الى تراجع التنوع البيولوجي في المنطقة العربية نتيجة للتوسع العمراني السريع واستصلاح الأراضي، والتعدي على الموارد الطبيعية الهشة (غابات، مراعي، صحارى، مياه)، إضافة الى ذلك بين التقرير أن الصراعات والنزاعات في بعض الأقاليم العربية أثرت سلبا على استخدام الأراضي والنظم الايكولوجية، بما في ذلك البناء العشوائي والمتسارع في المجتمعات المحلية المضيفة المتضررة. أيضا أشار التقرير الى تراجع مساحة الغابات منسبة من مجموع مساحة اليابسة بمقدار ٢٥٪ ، كذلك فإن التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات بطيء مقارنة بالمتوسطات العالمية. وحسب التقرير تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تعرضا للعواصف الرملية والترابية . (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٩٠)

١٤. السلام. في ضعف سيادة القانون، وعدم كفاية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيّات العالمية لحقوق الإنسان، وتفاقم ظروف النزاع والاحتلال، عوامل تخلُّ بقدرة الدول العربية على تحقيق هدف السلام من أهداف التنمية المستدامة. وتصطدم جهود تحقيق التنمية المستدامة بنواقص تشوب الحوكمة كتقلّص الفضاء المدني، والفساد، وضعف المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية. كما تعمّق هذه النواقص الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة. وقد أشار التقرير الأممي الى تراجع مؤشرات سيادة القانون وجودة النظم وكفاءة الحكومة ومستويات الفساد في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦، وقد شهدت غالبية الدول العربية خلال السنوات الماضية ارتفاعا ملحوظا في نسب الاحتجاجات السلمية والمظاهرات العنيفة وعنف الغوغاء واستخدام الشرطة القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات، ولا تزال المنطقة العربية شديدة البعد عن إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، إذ يتعرض حوالي ٨٢٪ من الأطفال للعقاب الجسدي أو الاعتداء النفسي من مقدمي الرعاية لهم، وينتشر العنف ضد النساء والفتيات على نطاق واسع في البلدان العربية، حيث تتعرض حوالي ٣٨٪ من النساء المعاشرات لعنف جسدي في مرحلة ما من حياتهم، وأكثر

من نصف بلدان المنطقة لا تجرم العنف ضد المرأة، ولا تجرم معظم البلدان العربية الاغتصاب في إطار الزواج. وأشار التقرير كذلك الى أن المنطقة العربية سجلت أعلى نسبة مئوية في العالم حوالي ٦,٢٪ للنفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٣٠٢-٣٠٣)

١٥. عقد شراكات عالمية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب التحوّل الجذري الذي تدعو إليه خطة عام ٢٠٣٠ تضافراً وتكاملاً بين البلدان، ويلقي على كاهل الدول مسؤوليات مشتركة وبدرجات متفاوتة. فوسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا تحددها الظروف التي يتفرد بها كل بلد فحسب. وتحيط مقاصد الهدف ١٧ بمواضع التركيز التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتفرض هذه المقاصد أطراً وديناميات عالمية تنظم تدفق وإدارة الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية، وتحدد إيقاع حراك الأفراد، وتوجّه سبل تبادل المعارف والقدرات ونقلها. وتواجه البلدان العربية تحديات جساماً في حشد وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تزال الهياكل الاقتصادية العالمية غير داعمة، إذ ترسخ عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، ولا تزال المساعدات الدولية وجهود نقل المعارف والخبرات دون التوقعات والاحتياجات. وللمنطلقات الإقليمية أهمية حاسمة أيضاً، فهي إما تيسّر أو تعوق قدرة البلدان على تحريك الإرادة السياسية، وحشد الخبرات، وتعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأولويات العابرة للحدود. والأولويات في المنطقة العربية لا لبس فيها تشمل الأمن المائي، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والسلام. أشار التقرير الأممي الى أن نسبة الباحثين في المنطقة العربية لا تتجاوز ٢٪ من مجموع الباحثين في العالم، ولا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٠,٦٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي اقل من نصف المتوسط العالمي. وبين التقرير كذلك انه لا يصنف أي بلد عربي ضمن أفضل ٢٠ بلدا حسب مؤشر الابتكار العالمي، أشار التقرير كذلك الى أن نسبة التجارة البينية العربية لم تتجاوز ١٣٪ عام ٢٠١٧، ولا تزال اقل مما هي عليه في الاتحاد الأوروبي حوالي ٦٤٪، وفي رابطة أمم جنوب شرق أسيا ٢٤٪. أما فيما يتعلق بمساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي فلا تزال ضعيفة حيث تراوحت خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بين ٦-٦,٠٪، ومعظم التركيز هو على الاتصالات، مع كمية قليلة من الصادرات من منتجات التكنولوجيا. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٢٠١٦-٢٠١٧)

المحور الرابع
آليات توظيف الديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

يحاول هذا المحور أن يبين آليات توظيف أدوات الديمقراطية للارتقاء بمستويات التنمية المستدامة في البلدان العربية. بداية لابد من الإقرار أن الدول العربية كما لاحظنا سابقا في مؤشر الديمقراطية العالمي تعاني من واقع ديمقراطي متدني في سلم المؤشرات الديمقراطيات الدولية، فرغم ثورات الربيع العربي التي انطلقت عام ٢٠١١ ورفعت شعارات الحرة والديمقراطية وحقوق الانسان، وساهمت في إسقاط أنظمة تسلطية، وأجبرت أنظمة أخرى على تعديل دساتيرها وقوانينها لتلبي المطالب الجماهيرية، إلا أن الواقع الحالي في كثير من بلداننا العربية، يعاني من تخلف ديمقراطي وتدني واضح لمستويات التنمية المستدامة، مما يجعل معظم الدول العربية في ذيل دول العالم ضمن مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد لاحظنا ذلك في المحور السابق. وأمام هذه الوضعية الحرجة للديمقراطية والتنمية المستدامة في البلدان العربية، لابد من إيجاد آليات وطرق يمكن من خلالها أن ترتقي بمستويات الديمقراطية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ومن اجل تطوير الواقع الديمقراطي العربي وفق التشريعات والأنظمة والقوانين الدولية المعترف بها، والتي تحقق الأهداف المنشودة للديمقراطية، لابد أن يكون التحول الديمقراطي ابعد من الدولة ذاتها إذ لا يمكن للتجارب السياسية المماثلة أن تقتبس، فالمجتمعات متباينة في شروط تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويصعب استيراد هذه التجارب من الغرب وإسقاطها على واقعنا العربي دون مراعاة لتاريخ ولخصوصية الشعوب والمنطقة العربية. ويمكن الاستفادة من تجارب الشعوب والأمم الأخرى في تطوير الحركة السياسية وتفعيل الأبنية السياسية، وبالتالي بناء أشكال أكثر نضجا ووعيا للعلاقة بين المجتمع والدولة وبين مختلف القوى السياسية والحزبية المكونة للنظام السياسي للدولة العربية. إضافة الى ذلك لابد من حسن اختيار المنتج السياسي المراد ترويجه بهدف اختيار تغييرات معينة وكذلك التعرف على حدود التأثير التي يمكن أن يحدثها ذلك المنتج. أيضا لابد من بناء وعي لدى الأفراد بالاتجاه الديمقراطي، بالإضافة لإرساء توازن في العلاقة بين القوى المختلفة وإنشاء بنية ثقافية له في الواقع.

ولابد أن نقر أن هنالك اعتراف بفعالية المؤسسات وسلامة السياسات الديمقراطية بوصفها عاصر مساعدة للتنمية، وتخلق الديمقراطية بيئة مواتية تخضع الخيارات السياسية فيها لسيطرة المواطنين الأحرار والمسؤولين والقادرين على مساءلة الحكومة ومؤسسات الدولة عن تنفيذها. وتعد الديمقراطية أداة هامة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة، والسمات الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة الشعبية والحرية والعدالة والمساواة والشفافية والاستجابة لمطالب المواطنين، كلها تساهم على نحو مباشر وغير مباشر في التنمية. فالدولة عندما تقوم بالواجبات الموكلة إليها وفق الدستور والقانون والتشريعات التي ارتضاها المواطنين واجمعوا عليها، وبكل أمانة وعدالة

ومســاواة بين المواطنين، وتقوم كذلك بإشباع الحاجات الأساسية لمواطنها سواء الاجتماعية أو الاقتصاديــة، دون ان تعتدي على حقوق الأجيال القادمة، لاشك أن ذلك سيكون دافع قوي لابنائها للعمــل والبناء في مختلــف القطاعات، وصولا الى تنمية مستدامة حقيقية.

وبالتالي فان السؤال المحوري هو كيف يمكن للديمقراطية المساهمة في التنمية المستدامة؟ بمعنى أخر كيف يمكن للديمقراطيــة أن تحد من الفقر والجوع والبطالة والارتقــاء بالقطاع الصحي والتعليمي وتحقيق المساواة بين الجنسين وحصول كافة المواطنين على العمل الذي يناسبهم في ظلــ بيئة ومياه وطاقة ومناخ نظيــف .... الخ وبما ان الديمقراطية مرتبطة بالنظام الســياسي، كونــه ديمقراطيا او لا، فــان العمليات الانتخابية الديمقراطية تمكن الشعوبــ من خلال منحهم صوتاً لاتخاذ قرار بشأن قيادتهم السياسية، وقد يكون ذلك دافعا هاما للاشخاص الذين لطالما حرموا من هذا الحق في تنظيم مصالحهم والدفاع عنها.

وقد أقرتــ الجمعية العامة للأمــم المتحدة بقرارها رقم ١٢٨/٤١ بتاريخ ٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٦ (إعلان الحق في التنميــة)، والذي نص على اعتبار الحق في المشــاركة السياسية الحرة شــرطاً أساســيا للتنمية. وبين الإعلان "أنه ينبغي للدولــ أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات، بوصفها عاملاً مهماً في التنمية وفي الأعمالــ التامة لجميع حقوق الإنسان" وبذلك أقرت الأمم المتحدة أن إطلاق الحريات الفردية يعد مؤشراً من مؤشرات التطور التنموي للدول. وقد دار جدالــ حول صعوبة تحويل مؤشرات الحرية الى أرقام وجداول ونسب مئوية، ولكن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ حدد مجموعة مؤشــراتــ وخطوات يمكن من خلالها قياس مدى توفر الحريــاتــ الفردية، معتمدا على تحليلــ الاتفاقيــاتــ الأمميــة، خصوصا الإعلان العالمي لحقــوق الإنســان ، والعهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق السياســية والمدنية ، وبالحقــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقــد تم تصنيف هذه الحقوق الى خمســة مجموعات:(اومليل محرراً، ١٩٩٤، ص٢١١)

١. سلامة الفرد الجسدية (أو الحق في الأمن الشخصي).
٢. سيادة القانون.
٣. حريــة التعبيــر، بمــا فيهــا حريــة تكوين الجمعيات ، وحرية التنقل.
٤. المشاركة السياسية.
٥. تكافؤ الفرص. (اومليل محــررا، ١٩٩٤، ص٢١٢)

وبذلك تكون الجمعية العامــة للأمم المتحــدة قد أقرتــ وأكدتــ على أن مجموعة الحريات الفردية والتنمية متلازمان ، فالبلدان التي ترتفع فيها معدلات التنمية المســتدامة تكون مرتقية في مجال الحريات الفردية، وإذا انخفضت الحريــاتــ الفرديــة تنخفض معدلاتــ التنمية المســتدامة لديها بالتبعية بالتالي. لذلك يُعتمد

على هذه النصوص خصوصا الفقرة الثالثة من المادة السادسة من الإعلان، والتي توجب على دول العالم أن تتخذ خطوات حقيقية لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (اومليل محررا، ١٩٩٤، ص٢١٢)

إن النص على تلاحم الحقوق والحريات الفردية والتنمية، يدفع نحو إبطال كثير من حجج دول العالم الثالث، والتي لجأت حكوماتها الى التملص من الالتزام بحقوق وحريات الإنسان بحجة أن الأسبقية هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وان إقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية إنما هي كماليات، وان الخبز قبل الحرية، وان الأولوية تحقيق النماء الاقتصادي أولا، وإرجاء قضية الحرية وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك فقد صادرت كثير من دول العالم الثالث الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها من جهة، ولم يتحقق لها النماء الاقتصادي من جهة أخرى.

ومن خلال قراءة التجربة الأوروبية يمكننا القول إن الانتفاع من الحرية يجب أن يكون بتوجيه الاستعداد الإنساني الى العلوم والأعمال التي ترتقي بها الأمة، والأخذ بها بلا شروط ولا قيود. وقد أكد العديد من المفكرين العرب عبر التاريخ على الدور المحوري للحرية في تطور المجتمعات الأوروبية وتحضرها وتمدنها. فأشار رفاعة الطهطاوي الى أن السبب الرئيسي وراء التقدم والرقي والتمدن للمجمعات الأوروبية وبالذات المجتمع الفرنسي هو إقرار الحريات الفردية وصيانتها. (عمارة، ١٩٧٢، ص٤٧٤)

وفي السياق نفسه كان خير الدين التونسي يرى أن من أسباب العمران والتقدم والتحضر والتمدن في أوروبا إقرار مبدأ الحرية، واعتبرها أهم الأسس التي تحقق الحكم المثالي الذي تهدف إليه كل امة في ممارستها السياسية، وانه يجب على كل دولة أن تحمي هذا المبدأ لما له من اثر كبير في تقدم وازدهار ونمو الأمة. وبين التونسي كذلك أن الدول الأوروبية الحديثة وتمدنها ومكتشفاتها ومخترعاتها لم تحصل عليها وتتوصل إليها إلا عن طريق ما أنتجته الحرية في المجتمع الأوروبي من عمران وحضارة. (التونسي، ١٩٧٢، ص٤)

كذلك الأمر بالنسبة لجمال الدين الأفغاني، الذي قال « « إن تقدم أوروبا وارتقاءها نتيجة من نتائج الحرية الفكرية». (المغربي، ١٩٢٢، ٣١٥)

ويؤكد عبد الرحمن الكواكبي في السياق نفسه على العلاقة بين التقدم والازدهار والعز والرفعة والسمو والحرية، فهو يرى أن ما عليه العرب المسلمون في عصره من تأخر وانحطاط، وذل ومهانة، يعود الى فقدانهم للحرية، وتسلط الاستبداد على رقابهم. ومن ثم فقد ربط بين التقدم والحرية بشكل كبير. (الكواكبي، ١٩٩١، ص١٨٧)

كذلك أكد محمد عبده على هذا المعنى عندما قال «إن نشأة المدنية في أوروبا إنما قامت على استقلال الإرادة، واستقلال الرأي والفكر،

فلم تنهض النفوس للعمل ولم تتحرك العقول للبحث والنظر إلا بعد أن عرف العدد الكثير أنفسهم، وأن لهم حقا في تصريف اختيارهم» (عبده، ١٨٩٨، ص١٠١)

إن حاجات الإنسان والذي هو المادة الأولى والأساسية للتنمية المستدامة لا تتوقف فقط على إشباع الجانب المادي من حياته، بل لا بد من إشباع الجانب الأخر لديه وهو الجانب المعنوي والمتمثل بتمتعه بمختلف الحقوق والحريات، وتحريره من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراته، وتوفير الظروف المجتمعية التي تمكنه من تحقيق كافة رغباته وطموحاته المستقبلية.

فالتنمية تعتبر عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، ولتحقيق هذه الإنسانية لا بد من التركيز على توفير حقوق الإنسان، وصيانة كرامته، وتمكينه من حرية الاختيار بما يحقق له الفائدة دون ضغط أو إجبار من السلطة.

إن الإنسان عندما يكون مهشما ومضطهدا واعتاد على الخنوع والطاعة المطلقة والتي أدت الى استكانته، وإلقائه كل أموره على السلطة القائمة، معتقداً انه غير ملزم بما يجري على مستوى شؤون الدولة، فإن ذلك سينعكس بشكل سلبي على قوة الدولة وازدهارها. لذلك فإنه لابد من استغلال طاقات المواطنين وتسخيرها بشكل ايجابي حتى لا تتحول الى عبء، مما يستنزف مقدرات الدولة الاقتصادية، والذي سينعكس بشكل سلبي على التنمية. بناء على ذلك لن تتحقق التنمية دون إتاحة الفرصة للأفراد لانطلاق قدراتهم وتأهيلها التأهيل النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمهارة وزيادة رصيدهم منهما. فلا بد من أن يتوفر لدى الإنسان حتى يستطيع أن يعمل ويجد في عمله وينتج ويساهم في بناء وطنه، لا بد أن يتوفر له الحد الأدنى من الحقوق والحريات والتي تكون متواكبة مع واجباته، مما يرسخ لديه شعور بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة. ومن أهم حقوق المواطنة تمتع الإنسان بقدر مناسب من الحرية والمشاركة في صنع القرار من منطلق تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه. (زروخي، ٢٠٠٩، ص١٥٣)

إن منح الأفراد حرياتهم يساهم بلا شك في زيادة فرص المبادرة والاجتهاد، وفي ترسيخ الشعور بالولاء والانتماء. وعندما يتولد لدى الفرد هذا الشعور فإنه يكد ويعمل بإخلاص، ليس لتحقيق مصالحه الخاصة بل انه يتجه نحو تقديم المصلحة العامة لوطنه على مصالحه الخاصة، وهذا بلا شك سينعكس بشكل ايجابي على مختلف أوجه التنمية في الدولة. إن الجد والإخلاص في العمل الناتج من الولاء والانتماء، يعطي المنتج جودة ووفرة وقدرة عالية على المنافسة داخليا وخارجيا، فتتطور الدولة وتنمو بشكل أقوى وأسرع.

وقد أثبتت التجارب التاريخية انه لم تستطع امة من الأمم الوصول الى التنمية الحقيقية إلا من خلال تمكين كل فرد من استغلال طاقاته الى ابعد الحدود، وذلك بتوافر الحرية والمبادرة والتفكير المستقل، وعدم الخوف من العقاب، وإتاحة الفرصة للرضا نتائج العمل،

وإعطاء العقل دوره للمحاكمة على أساس من الأدلة الموضوعية. كل هذه الصفات الشخصية من لوازم التنمية كان لها الفضل في النهضة التنموية في مجال الفكر والعلم التي شهدتها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. (الكواري، ١٩٨٥، ص٩٩)

إن اللافت للانتباه في التاريخ المعاصر لكثير من دول العالم الثالث ومنها بالطبع الدول العربية، يجد إن التفرد بالسلطة والاستبداد يعد قاسما مشتركا بين كثير من هذه الدول. فمعظم أنظمة الحكم في هذه الدول تعاني من الاستبداد والطغيان والجور في الحكم والقمع والتعذيب والتنكيل بالمعارضين وبأصحاب الفكر المغاير، وقد دفع ذلك كله مواطني تلك الدول وجرهم نحو الإرهاب والعنف والتطرف وتفككت الجبهات الداخلية، مما عطل مشاريع التنمية في تلك الدول، وبدأت الأنظمة الحاكمة في تلك الدول تبحث عن سبل وطرق لتحقيق الأمن والاستقرار لحماية نفسها من الانقلابات على حساب المشاريع التنموية، وتم تسخير كافة إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة هذه الغاية. وقد أدى ذلك كله الى تراجع واضح في مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية، فانتشرت البطالة والفقر والجريمة والتخلف والأمية وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين بشكل كبير، كل ذلك انعكس بشكل سلبي على التنمية المستدامة في دول العالم العربي. (السعدون، ١٩٨٨، ص١٢)

ومن الملاحظ أن الفجوة تزداد بشكل كبير بين القاعدة الشعبية والأنظمة العربية الحاكمة. فالناظر للخطاب الرسمي لكثير من هذه الأنظمة المتفردة بالسلطة وبطريقة اتخاذ القرارا، يجد أن قراراتها التي تمس حياة المواطنين اليومية لا تنبع من رغبة الشعب ومن المصلحة العامة. فالقرارات المصيرية التي تتخذها الأنظمة الحاكمة والتي تمس مستقبل الوطن والمواطن على المدى البعيد، لا تتم استشارة المواطنين فيه ولا اطلاعهم على مضمونه إلا بعد أن يخرج الى حيز التنفيذ. وتدعي كثير من أنظمة الحكم العربية أنها الأقدر والأجدر على تحقيق مصالح المواطنين، وان قراراتها اتخذت بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وتحقيقا للإرادة الجماهيرية. وبالتالي نجد أن هناك تفرد وقمع واستبداد واستئثار في اتخاذ القرار في كثير من دولنا العربية، وهذه القرارات لا تعبر عن الإرادة أو الرغبة أو المصلحة العامة، فتأتي نتائجها سلبية على قطاعات واسعة من شرائح المجتمع، لأنها لا تعكس مطالبهم وحاجياتهم الحقيقية، بل تمثل مطالب وحاجات الأنظمة الحاكمة الضيقة. (السعدون،١٩٨٨، ص١٣)

وبذلك يمكننا القول أن الديمقراطية وتوفر الحريات الأساسية للمواطنين تعتبر مقدمات حقيقية للتنمية المستدامة بكافة أشكالها. فالتنمية بمفهومها الشامل تنمية بالناس ومن اجلهم، إنها تحقيق الضروريات من العيش والتعليم والصحة والعمل والبيئة السليمة ونوعية الحياة، وأيضا في الكرامة والحرية والمشاركة السياسية. ذلك إن حريات الإنسان هي المقياس الحقيقي للتنمية.

المراجع

المصادر الأولية:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، نيويورك.

٣. التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، الأمم المتحدة.

٤. الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:-

https://archive.unescwa.org/ar/publicat

٥- وحدة أبحاث ايكونوميست، تقرير مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠٢٢.

المصادر الثانوية:

الكتب والدوريات العربية.

١. اومليل، علي محرراً، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٤.

٢. التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، الطبعة الثانية، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٢.

٣. زروخي، إسماعيل، الحرية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٥٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٤. السعدون، جاسم، دور القطاع الخاص في التنمية ، ورقة قدمت الى ندوة تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ودور البورصات، الدار البيضاء، أيلول، ١٩٨٨.

٥. السعيد، احمد أهل، الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ٢٠٢٣.

٦. سلامة، حسن، الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة في مصر، المؤتمر السنوي الحادي عشر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية، والجنائية، ٢٠٠٩.

٧. الصرن، رعد حسن، نظم الإدارة البيئية والايزو ١٤٠٠٠، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠١.

٨. عبد البديع، محمد، اقتصاد الحماية والبيئة ، دار الأمين للطباعة ، طبعة أولى، القاهرة، ٢٠٠١.

٩. عبد الخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بي البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد ١٣، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨.

١٠. عبده، محمد، رسالة التوحيد، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٨٩٨.

١١. عمارة، محمد، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.

١٢. غنيم، عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

١٣. الكواري، علي خليفة وآخرون،

مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠١٣). الديمقراطية المتعثِّرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية.

١٤. الكواري، علي خليفة، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

١٥. الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، ١٩٩١.

١٦. محمد، عبدالله حسون وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، عدد ٦٧، ٢٠١٥.

١٧. المغربي، الشيخ عبد القادر، الحرية العلمية في الإسلام، الجزء الأول، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٢.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Shin, D (1994). On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research, World Politics, 47 (1).135-170.
2. Huntington, S (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman: University of Oklahoma Press.
3. Potter, D., Goldblatt, D., Kiloh, M. and Lewis, P. (1997). Democratization.
4. Przeworski, A (2004), Capitalism, development and democracy. Brazilian Journal of Political Economy, 24 (4).
5. Rueschemeyer, D (1992),Evelyne Huber Stephens and John Stephens. Capitalist Development and Democracy. Cambridge: Cambridge University Press
6. Eckstein, H. (1988), A Culturalist Theory of Political Change. American Political Science Review, 82, September
7. Linz, J, and Alfred S. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
8. Downs, Anthony (1957). An Economic Theory of Political in a Democracy. The Journal of political Economy, 65 (2).135-150
9. Mansfield, E,& Snyder, J (1995). Democratization and War. Foreign Affairs, 74 (3).

The impact of democratic transformation on sustainable development in Arab

Dr.Walid Abid Al- Hadi Al-Awaimer

Abstract

The study aimed to investigate the impact of democratic transition on sustainable development in Arab countries: the present and future during the period 20112023-. The study started with a specific hypothesis that there is a positive causal relationship between democracy and achieving advanced levels of sustainable development in Arab countries. The study tried to answer the following main question: What is the impact of achieving democratic transition on achieving sustainable development in Arab countries? To verify the hypothesis, achieve the study objectives, and answer its main question, the descriptive analytical method was used. The study reached a set of results, the most prominent of which is that despite the Arab Spring revolutions that erupted in late 2010, calling for democratic freedom, justice, equality, and raising the living standards of citizens, these demands unfortunately were not achieved in most Arab countries. Despite more than twenty-two years passing since the outbreak of those revolutions, Arab countries are still classified as authoritarian and non-democratic, in addition to the low levels of sustainable development in them, with slight differences in favor of some Gulf states due to the financial abundance resulting from oil exports for most Arab countries. In light of this situation, the study recommends the necessity of Arab countries committing to the standards stipulated in the main international agreements related to human rights, especially those signed by most Arab countries, as well as the necessity of adhering to internationally recognized human rights standards when formulating laws and legislation in Arab countries.

keywords: democratic transformation, sustainable development, Arab countries, reality, future.